

## نقل السفارة الأميركية إلى القدس قبلة موقوتة

### عبد الرؤوف أرناؤوط\*

**ربما** أرجأ الرئيس الأميركي دونالد ترامب، قليلاً، نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، غير أن هذا الموضوع يبقى قبلة موقوتة في العلاقة الفلسطينية - الأميركية الهشة أصلاً.

تنبّه الفلسطينيون إلى مخاطر هذه القضية مع الفوز المفاجيء لترامب في الانتخابات الرئاسية فسارعوا إلى محاولة التواصل مع طاقمه، لكن من دون جدوى. في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، قيل لوفد فلسطيني رفيع برئاسة أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات ورئيس جهاز الاستخبارات العامة اللواء ماجد فرج، كان في زيارة لواشنطن للقاء كبار المسؤولين في وزارة الخارجية والبيت الأبيض، إن عليهم الانتظار إلى ما بعد حفل تنصيب ترامب في العشرين من كانون الثاني/يناير للتواصل مع فريقه.

قال عريقات لـ "مجلة الدراسات الفلسطينية": "لم نكن على معرفة بأحد من فريق الرئيس ترامب، ويعد أن استمعنا إلى هذا الجواب عدنا أدراجنا." لكن لدى عودة الوفد إلى رام الله وصلت رسالة من خلال أصدقاء، إلى الرئيس الفلسطيني محمود عباس فحوها أن "ترامب ينوي إعلان نقل السفارة في يوم التنصيب."

وعلى الرغم من أن الإعلان لم يتم في يوم التنصيب، فإن الرسالة كانت صادقة تماماً، إذ روى السيناتور الجمهوري بوب كوركر، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس، لمجلة "بوليتكو" الأميركية لاحقاً أن أعضاء فريق ترامب "كانوا جاهزين لنقل السفارة في الساعة ١٢:٠١ من يوم ٢٠ كانون الثاني/يناير، وربما حتى في الساعة ١٢ و٣٠ ثانية، وأن هذه كانت ستكون الخطوة الأولى."

وقال ثلاثة مسؤولين فلسطينيين لـ "مجلة الدراسات الفلسطينية" إن الرئيس الفلسطيني عباس حاول الاتصال بترامب لتهنئته بالفوز وإثارة مخاطر نقل السفارة معه، لكن من دون جدوى. وفي إثر ذلك وجّه الرئيس عباس رسالة من صفحتين في الثامن من كانون الثاني/يناير إلى ترامب استهلها بالقول: "نرى أنه من واجبنا أن نضعكم بصورة تبعات نقل سفارة بلدكم الصديق إلى القدس."

لم يُرد الفلسطينيون أن تكون المواجهة سمة بداية العلاقة مع الإدارة الأميركية الجديدة، ولذلك أضاف عباس: "نخشى أن يكون ذلك ذريعة لإثارة النفوس، وزيادة التطرف والعنف وتحويل الصراع من صراع سياسي إلى صراع ديني، مؤكداً مجدداً موقفنا الثابت والرافض لكل أشكال العنف والإرهاب."

\* صحافي مقيم في القدس.

وتابع الرئيس الفلسطيني في رسالته: "لقد عجز الكثيرون عن صنع السلام بيننا وبين الإسرائيليين، وإننا نتطلع لأن تكون أنت من يصنع التاريخ، ويحقق هذا الإنجاز الكبير."<sup>\*</sup> غير أن الفلسطينيين لم يتسلموا رداً على هذه الرسالة، وقال عريقات في حينه: "لم نتسلم رداً من الجانب الأميركي عليها".

كانت تلك المرة الأولى التي ينقطع فيها الفلسطينيون تماماً عن إدارة أميركية منذ تدشين العلاقة الفلسطينية - الأميركية رسمياً لدى توقيع اتفاق أوسلو في حديقة البيت الأبيض في سنة ١٩٩٣. لقد عُقدت ستة اجتماعات بين الرئيسين جورج بوش الابن وعباس في الولايات المتحدة، واجتماعان آخران في رام الله في الضفة الغربية ومنتجع شرم الشيخ المصري خلال الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٨.

أما في فترتي ولايتي الرئيس باراك أوباما (٢٠٠٩ - ٢٠١٦)، فقد عقد الأخير ستة اجتماعات مع عباس في واشنطن ونيويورك، واجتماعاً آخر في رام الله في آذار/مارس ٢٠١٣. وهناك ١٩ اجتماعاً عقدتها وزيرة الخارجية السابقة كونداليسا رايس مع عباس في الضفة الغربية خلال الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٨، أتبعها وزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلينتون بعقد ٥ اجتماعات معه في رام الله وأبو ظبي وباريس بين سنتي ٢٠٠٩ و٢٠١٢. وكان النصيب الأوفر من الاجتماعات لوزير الخارجية السابق جون كيري الذي عقد ٢٣ اجتماعاً مع الرئيس الفلسطيني خلال الفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٥ في الضفة الغربية، والأردن، وفرنسا، وبريطانيا، وتركيا، من دون أن يشمل ذلك الـ ٤٣ اجتماعاً التي عُقدت بينهما في الولايات المتحدة. ولا تشمل هذه المعطيات أيضاً عشرات الاتصالات الهاتفية التي أجراها رؤساء وزراء خارجية أميركيون مع الرئيس الفلسطيني.

ويؤكد مسؤولون فلسطينيون أن الرئيس الفلسطيني كان أول زعيم خارج الولايات المتحدة يتصل به الرئيس الأميركي باراك أوباما بعد فوزه في الانتخابات في سنة ٢٠٠٩. أخذاً بعين الاعتبار هذا التاريخ الحافل من الاجتماعات والاتصالات فإن انقطاع الإدارة الأميركية الجديدة عن القيادة الفلسطينية بدأ مستغرباً ومثيراً للشكوك. وفي المقابل سُجّلت محادثتان هاتفيتان بين ترامب ورئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ و٢٢ كانون الثاني/يناير، واجتماع في البيت الأبيض في ١٥ شباط/فبراير، واتصال من وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون بنتنياهو في ٢ شباط/فبراير.

أما الاتصالات الفلسطينية - الأميركية حتى مطلع شباط/فبراير، عندما اجتمع رئيس الاستخبارات الفلسطينية اللواء ماجد فرج برئيس وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (CIA) مايك بامبيو وعضو مجلس الأمن القومي الأميركي جيسون غرينبلات في واشنطن، فاقترنت على القنصل الأميركي العام في القدس دونالد بلوم.

وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير قال بلوم للرئيس عباس في مقر المقاطعة إن "الإدارة الأميركية لا تزال في المراحل الأولى من دراسة قرار نقل السفارة الأميركية إلى القدس".

\* مرفق في نهاية هذا التقرير صورة لرسالة عباس التي بقي نصها حتى الآن طي الكتمان، ولم يُكشف سوى عن مضمونها.

لم يرَ كثير من الفلسطينيين في هذا تطميناً، ولا سيما في ضوء تكرار تصريحات الرئيس الأميركي ترامب بأنه لا يزال يدرس الموضوع، وأن هذا قرار صعب وسيقدم عليه في الوقت الملائم. وفي ١٤ شباط/فبراير، وصل رئيس الاستخبارات المركزية الأميركية مايك بامبيو إلى مقر المقاطعة في رام الله وطلب من الرئيس الفلسطيني الصبر قليلاً إلى حين ترتيب الإدارة الأميركية الجديدة أمورها، مشيراً إلى أن الإدارة الجديدة لا تنوي تجاهل السلطة الفلسطينية، وذلك في أول اتصال رسمي بين الإدارة الجديدة والفلسطينيين.

## ٢٦ توصية في حال نقل السفارة

في ٥ كانون الثاني/يناير اجتمع عريقات وفرج وعضو اللجنة المركزية لحركة "فتح" محمد اشتية ووزير الخارجية رياض المالكي والمستشار الدبلوماسي للرئيس مجدي الخالدي في رام الله وذلك بطلب من الرئيس عباس، لوضع التصورات المحتملة لنقل السفارة الأميركية إلى القدس، والخطوات الفلسطينية المطلوبة في حال إقدام ترامب على هذه الخطوة. وقد وضع الفريق الفلسطيني، بالتشاور مع أعضاء من اللجنة المركزية لحركة "فتح" واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ٢٦ توصية للقيادة الفلسطينية.

وأهم هذه التوصيات هي:

- طرح مشروع قرار أمام مجلس الأمن لإدانة هذه الخطوة واعتبارها لاغية وباطلة وضرورة التراجع عنها، وفي حال استُخدم "الفيتو"، يُلجأ إلى الجمعية العامة فوراً، وتجري الدعوة إلى اجتماع تحت مظلة الاتحاد من أجل السلام.
- تقديم طلب إحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية بشأن الاستيطان، والعدوان على غزة، والأسرى.
- تتخذ اللجنة التنفيذية توصية بسحب اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بدولة إسرائيل، وربط الاعتراف بأن يكون متبادلاً بين دولة إسرائيل ودولة فلسطين.
- الانتقال من السلطة إلى الدولة على أساس قرار الجمعية العامة ٢٠١٢/١٩/٦٧، واعتبار الرئيس رئيساً دولة فلسطين، واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الحكومة الموقوتة لدولة فلسطين، والمجلس الوطني برلمان دولة فلسطين.
- طرح مشروع قرار أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة لمنع إسرائيل من العمل في الجمعية العامة للأمم المتحدة.
- الإعداد لعرض القضية أمام المحكمة العليا الأميركية، من أجل اعتبار قرارات الكونغرس ونقل السفارة مخالفين للدستور الأميركي، ويدخلان في أمور خارجية ليست من صلاحياته.
- ووجه الرئيس عباس في ٨ كانون الثاني/يناير رسائل إلى العديد من قادة الدول، وخصوصاً العربية والإسلامية والدول الصديقة بما فيها روسيا والصين والاتحاد الأوروبي، طالبهم فيها بالتحرك وحضّ الرئيس الأميركي على عدم نقل السفارة وإصدار تصريحات علنية بهذا الشأن.
- وأصدر الأردن بياناً حذّرفيه من مخاطر هذه الخطوة قبل أن يتوجه العاهل الأردني إلى الولايات المتحدة لتحذير الإدارة الأميركية الجديدة من مخاطر هذه الخطوة.
- ولاحظ مراقبون أنه فيما عدا التحرك الأردني فإن بقية الدول العربية والإسلامية التزمت الصمت إلى حين لمّح الرئيس الأميركي بأن القرار صعب، فصدرت عدة بيانات عربية وإسلامية.
- وفي هذا الصدد رأى عريقات أن "إدارة الرئيس ترامب قد تغير مواقف الإدارات الأميركية المتعاقبة

منذ سنة ١٩٦٧، والتي رفضت قرار إسرائيل ضم القدس الشرقية، واعتبرت الاستيطان غير شرعي ومخالفاً للقانون الدولي، وشددت على خيار الدولتين على حدود ١٩٦٧.

## ٥ خيارات لنقل السفارة

لم يغلّق ترامب، حتى الآن، الباب نهائياً أمام ما وصفه بـ "القرار الصعب" بنقل السفارة، مشدداً في أكثر من مناسبة على أنه "جاد في القرار"، لكن من دون أن يحدد موعداً للتنفيذ، إلا إن مسؤولين ومراقبين فلسطينيين حددوا ٥ سيناريوهات لاحتمال نقل السفارة، وهي:

- ١ - نقل السفارة وإنهاء دور القنصلية الأميركية العامة في القدس.
- ٢ - نقل السفارة الأميركية إلى القدس الغربية مع الإبقاء على القنصلية الأميركية العامة في القدس الشرقية.
- ٣ - إبقاء الوضع على ما هو عليه بحيث تبقى القنصلية العامة في القدس الشرقية، والسفارة في تل أبيب.
- ٤ - إعلان إطلاق مشروع بناء السفارة وهي عملية قد تستغرق عدة أعوام مع إبقاء الوضع، مرحلياً، على ما هو عليه.
- ٥ - إعلان خطة سلام تتضمن نقل السفارة.

## أيار/مايو.. شهر حاسم

يرى مراقبون أن أيار/مايو المقبل سيكون حاسماً في بلورة نيات الرئيس الأميركي ترامب بشأن نقل السفارة، ففي هذا الشهر تنتهي فترة الأشهر الستة للمذكرة التي وقّعها الرئيس أوباما بتعليق نقل السفارة إلى القدس.

فمنذ قرار الكونغرس في سنة ١٩٩٥ نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، درج الرئيسان الجمهوري بوش الابن والديمقراطي أوباما على توقيع مذكرات كل ٦ أشهر بتعليق نقل السفارة إلى القدس.

وتتوجه الأنظار إلى الرئيس الأميركي الجديد في أيار/مايو لمعرفة ما إذا كان سيواصل مسيرة سلفيه بتوقيع مذكرة بتعليق نقل السفارة، أم إنه سيخالف ذلك.

## تاريخ القنصلية الأميركية في القدس

عيّن جون تايلر الرئيس الأميركي أول قنصل للولايات المتحدة في القدس في سنة ١٨٤٤، وتم لاحقاً تأسيس وجود قنصلي دائم في سنة ١٨٥٧ في مبنى داخل باب الخليل في البلدة القديمة، ثم انتقلت القنصلية إلى خارج البلدة القديمة في سنة ١٩١٢ إلى موقعها الحالي في شارع أغرون في القدس الغربية.

شمل مبنى القنصلية الأصلي طبقتين فقط، وجرى إضافة الثالثة في أوائل القرن العشرين، والمبنى اليوم يضم كل من مكان إقامة القنصل العام ومكاتب الموظفين.

وقد تم تحديد البعثة كقنصلية عامة في سنة ١٩٢٨، وهي تمثل البعثة الدبلوماسية الرسمية

للولايات المتحدة في القدس والضفة الغربية وغزة كبعثة مستقلة تحت إدارة القنصل العام كرئيس للبعثة، كما توفر القنصلية خدمات لحاملي الجنسية الأمريكية في القدس والضفة الغربية وغزة. وفي سنة ١٩٥١، استأجرت الحكومة الأمريكية موقعاً آخر في شارع نابلس في القدس الشرقية يضم القسم القنصلي التابع للقنصلية العامة، والذي يؤمن خدمات لحاملي الجنسية الأمريكية والتأشيرات، وبقيت هناك حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ حين جرى الانتقال إلى حي أرنوننا في القدس الغربية، وأبقت القنصلية الأمريكية على مقرها في شارع نابلس، وهو يُستخدم الآن كقسم ثقافي يحمل اسم "البيت الأمريكي". ■



فخامة السيد الرئيس دونالد ترامب  
الرئيس المنتخب للولايات المتحدة الأمريكية - واشنطن

تحية طيبة وبعد،

يسعدنا أن نتقدم لفخامتكم، بأطيب التحيات، وأصدق التمنيات بحلول أعياد الميلاد المجيدة، ورأس السنة الميلادية الجديدة 2017، متمنين لفخامتكم ولأسرتكم الكريمة ولشعبكم الصديق، عيداً مجيداً وعماماً سعيداً، ومغتربين هذه المناسبة لنوجه الدعوة لفخامتكم لزيارة الأراضي المقدسة، فلسطين، والصلاة في مهد السيد المسيح عليه السلام في بيت لحم في الوقت الذي يناسب فخامتكم .

إننا يا فخامة الرئيس، نرى أنه من واجبنا أن نضعكم بصورة تبعات نقل سفارة بلدكم الصديق إلى القدس، وكما تعلمون فخامتكم فإن القدس الشرقية هي أرض محتلة منذ العام 1967 وفق القانون الدولي، وإن قيام إسرائيل بضم القدس الشرقية واعتبارها جزءاً من العاصمة الموحدة لإسرائيل، هو عمل أحادي الجانب، يخالف قرارات الشرعية الدولية، وغير معترف به من جميع دول العالم، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، وإن أي تغيير في وضع القدس هو استباق لمفاوضات الوضع النهائي، وهو بمثابة فرض للحلول، وخرق للقانون الدولي، الذي أنتم من الحريصين على تطبيقه ورعايته، فضلاً لما لهذه الخطوة من آثار مدمرة على المفاوضات السياسية وإجهاض لجهود تحقيق السلام، التي ترعاها مشكورة الولايات المتحدة الأمريكية.

كما أنه ونظراً لمكانة القدس لدى جميع المؤمنين في العالم، فإننا نخشى أن يكون ذلك ذريعة لإثارة النفوس، وزيادة التطرف والعنف وتحويل الصراع من صراع سياسي إلى صراع ديني، مؤكداً مجدداً موقفنا الثابت والرافض لكل أشكال العنف والإرهاب، ودعمنا لكل الجهود الدولية والإقليمية التي نحن جزء منها الرامية لاجتثاثه والقضاء عليه في منطقتنا، وفي العالم أجمع، وأننا مستمرون في التنسيق والعمل مع الجهات المعنية في الولايات المتحدة، وعلى استعداد لتعزيز العمل المشترك مع فخامتكم من أجل تحقيق هذا الهدف.



إن رؤيتنا للقدس، هي أنها مدينة السلام والتسامح، والتي نريدها أن تبقى كما كانت دوماً مفتوحة لجميع المؤمنين وأتباع الديانات السماوية كافة ونموذجاً للتعايش السلمي.

إننا نتطلع بأمل كبير لأن تشهد فترة ولايتكم حلاً عادلاً وشاملاً للصراع القائم في منطقتنا، وإنجاز السلام والأمن والاستقرار الذي نتوق إليه شعوبنا، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، ولمبادرة السلام العربية، ولرؤية حل الدولتين على أساس حدود العام 1967، لتعيش فلسطين وإسرائيل جنباً إلى جنب بأمن واستقرار، وحسن جوار، في حدود آمنة ومعترف بها.

فخامة الرئيس، لقد عجز الكثيرون عن صنع السلام بيننا وبين الإسرائيليين، وإننا نتطلع لأن تكون أنت من يصنع التاريخ، ويحقق هذا الإنجاز الكبير من خلال التوصل لاتفاق سلام ينهي دوامة الصراع، ويحقق ما نتطلع إليه من أمن واستقرار وتعايش ناعم جميعاً بظله والأجيال القادمة.

وتفضلوا فخامة الرئيس بقبول أطيب تمنياتنا لكم ولأسرتكم الكريمة، بموفور الصحة والمساعدة والتوفيق في مهامكم السامية وللشعب الأمريكي الصديق المزيد من التقدم والرخاء.

رام الله: 2017/01/08م

محمود عباس

رئيس دولة فلسطين

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية